

وقد استمعت إلى بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة ، فيما يتعلق بغوام<sup>(٧)</sup> .

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالإدارة الاشتراك بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بغوام ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار صوب التنفيذ التام والسريع للإعلان ،

وإذ تشير إلى أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير عيّنت في شباط/فبراير ١٩٨٤ لمعالجة مسألة المركز السياسي بطريقة مقبولة لدى شعب الإقليم ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي ذكر فيه أن وزارة الدفاع قد أذنت بالتخلي عن حوالي ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي التي كانت تحت سيطرتها في السابق ،

وإذ تلاحظ الإمكانيات الكبيرة المتاحة لتنويع وتنمية اقتصاد الإقليم ، ومنها على سبيل المثال صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة ،

وإذ تحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها حكومة الإقليم ، بدعم من الدولة القائمة بالإدارة ، لتطوير وتشجيع لغة وثقافة الشعب التشاموري ، الذي هو الشعب الأصلي في الإقليم ،

وإذ تدرك ما لغوام من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم وزيادة تعزيزه من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى أن الأمم المتحدة أوفدت إلى الإقليم بعثة زائرة في عام ١٩٧٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ تعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بغوام<sup>(٨)</sup> من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٧ ، الفقرات ٥٥ إلى ٥٧ .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/40/23) ، الفصل السابع عشر .

القائمة بالإدارة على أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بتعزيز مسؤوليات مكتب التخطيط الإنمائي والتوسع في تلك المسؤوليات ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة تيسير العلاقات الوثيقة والتعاون الوثيق بين شعب الإقليم وشعوب المجتمعات الجزرية المجاورة ، وبين حكومة الإقليم والمؤسسات الإقليمية من أجل زيادة تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعب ساموا الأمريكية ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حق شعب ساموا الأمريكية غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة بهدف تهيئة الظروف لإقامة اقتصاد متوازن وله مقومات البقاء ؛

١٠ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١١ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، مراعاة بصفة خاصة رغبات شعب الإقليم ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

#### الجلسة العامة ٩٩

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

#### ٤٠/٤٢ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(٦)</sup> ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، بما في ذلك بصفة خاصة قرارها ٣٢/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

(٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/40/23) ، الفصول الثاني والرابع والسادس والسابع عشر .

اللازمة لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة :

- ١٠ - تكرار الإعراب عن الرأي بأن إحدى العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ، لاسيما في القطاع الزراعي ، ناشئة عن أن السلطات الاتحادية تحتفظ بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تستمر ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، في نقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ؛
- ١١ - تلاحظ أنه قد تم التوصل إلى تسوية في عام ١٩٨٤ بين ممثلي ملاك الأراضي الغواميين السابقين والدولة القائمة بالإدارة ، يحصل بمقتضاها الطرف الأول على ٣٩٥ مليون دولار تعويضاً عن الأراضي التي استولت عليها حكومة الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٦٣ ، علماً بأنه من حق المطالبين الأفراد عدم الاشتراك في هذه التسوية ومواصلة الإلحاح على مطالبهم الخاصة ؛

١٢ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تدعم ما تتخذه حكومة الإقليم من تدابير ترمي إلى إزالة القيود التي تعترض النمو في مجالي الزراعة وصيد الأسماك على نطاق تجاري وإلى أن تعمل على ضمان تنميتها إلى أكمل حد ؛

١٣ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم ؛

١٤ - تعيد تأكيد أهمية بذل مزيد من الجهود من جانب حكومة الإقليم بدعم من الدولة القائمة بالإدارة لتطوير وتشجيع لغة وثقافة الشعب التشاموري ، الذي هو الشعب الأصلي في الإقليم ؛

١٥ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٦ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ - تؤكد من جديد أهمية تنمية الوعي بين شعب غوام بشأن الاحتمالات المتاحة له فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بالتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار مع التقيد التام بالرغبات المعلنة لشعب الإقليم ؛

٥ - تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي مؤداه أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير ، التي عيّنت في شباط/فبراير ١٩٨٤ لمعالجة مسألة المركز السياسي بطريقة مقبولة لدى شعب الإقليم من أجل رفعها إلى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية للموافقة ، تأمل في إجراء استفتاء محلي قبل نهاية عام ١٩٨٥<sup>(٩)</sup> ؛

٦ - تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة مؤكداً أن حكومته تحترم رغبة الغواميين في تولي زمام مستقبلهم السياسي والاقتصادي على السواء<sup>(٩)</sup> ؛

٧ - تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن يشكل عبء كبيراً أمام تنفيذ الإعلان وأنه من مسؤوليات الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا يعوق وجود هذه القواعد والمنشآت سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لعدم توريط الإقليم في أية أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تمثل امتثالاً كاملاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة المتصلة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تتخذها الدول الاستعمارية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها ؛

٩ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وفي هذا الصدد تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ كل الخطوات